PROVISIONAL

S/PV.2585
11 June 1985

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والثمانين بعد الالفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الثلاثاء، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس :	السيد مهابر	(ترينيداد وتوباغو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد سافرونتشوك
	استراليا	السيد راو
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد ارياس ستيبيا
	تايلند	السيد كسمسانت
	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد اودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد لنغ كنغ
	فرنسا	السيد دى كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد غالي
	الهند	السيد كريشنان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/17213)

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/17222)

تقرير اضافي للامين العام متعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا (S/17242)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المنعقدة للنظر في هذا البند ، أدعو ممثل ليبيريا الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بدعوة من الرئيس شغل السيد كوفا (ليبيريا) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المنعقدة للنظر في هذا البند ، أدعو رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالوكالة وسائر أعضاء وفد ذلك المجلس الى شغل مكان على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد اكيول (تركيا) رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالوكالة ، وسائر أعضاء الوفد مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة المنعقدة للنظر في هذا البند ، أدعو السيد نجوما الى شغل مقعد على طاولة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد نجوما مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلستين السابقتين للنظر في هذا البند ، أدعو ممثلي اثيوبيا ، وافغانستان ، واندونيسيا ، وأنغولا ، واوغندا ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبنما ، وبوتان ، وبولندا ، وتركيا ، وجامايكا ، والجزائر ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، وزامبيا ، وسرى لانكا ، والسودان ، وغانا ، وغيانا ، والكاميرون ، وكندا ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، وماليزيا ، والمغرب ، والمكسيك ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد دينكا (اثيوبيا) ، والسيد ظريف (افغانستان) ، والسيد ألاتاس (اندونيسيا) ، والسيد دى فيغوريدو (أنغولا) ، والسيد اوتونو (اوغندا) ، والسيد شاه نواز (باكستان) ، والسيد وصي الدين (بنغلاديش) ، والسيد كام (بنما) ، والسيد تشرينغ (بوتان) ، والسيد نوفاك (بولندا) ، والسيد تركمن (تركيا) ، والسيد بارنيت (جامايكا) ، والسيد بسايح (الجزائر) ، والسيد الزروق (الجماهيرية العربية الليبية) ، والسيد لاوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد مكابا (جمهورية تنزانيا المتحدة) ، والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، والسيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد فون شريندنغ (جنوب افريقيا) ، والسيد غوما (زامبيا) ، والسيد ويجيوردانى (سرى لانكا) ، والسيد بريدو (السودان) ، والسيد السموع (غانا) ، والسيد كران (غيانا) ، والسيد اتكي مبوموا (الكاميرون) ، والسيد ليويس (كندا) ، والسيد مالميركا (كوبا) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد كييلو (كينيا) ، والسيد زين (ماليزيا) والسيد كوفا (ليبيريا) ، والسيد العلوى (المغرب) ، والسيد مونيزليدو (المكسيك) ، والسيد غمبارى (نيجيريا) ، والسيد ايكازا غيارد (نيكاراغوا) ، والسيد الأشطل (اليمن الديمقراطية) ، والسيد غولوب (يوغوسلافيا) ، المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البرازيل ، وبلغاريا ، وبوتسوانا ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ومنغوليا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوة اولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، استنادا الى الأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ولعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ماسييل (البرازيل) ، والسيد تسفتكوف (بلغاريا) ، والسيد ليغوايلا (بوتسوانا) ، والسيد فونغسي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) ، والسيد نيامدكو (منغوليا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت الرسالة التالية المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة :

" يشرفني ، بصفتي رئيسا للمجموعة العربية ، أن أرجو مجلس الأمن أن يوجه دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، الى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود ، السفير فوق العادة والوزير المفوض ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، للاشتراك في نظر مجلس الأمن في البند المدرج في الوقت الحاضر على جدول أعماله : " الحالة في ناميبيا " " .

وستعمم هذه الرسالة باعتبارها الوثيقة S/17255 من وثائق مجلس الأمن .

اذا لم أسمع اعتراضا ، اعتبر ان المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى الدكتور مقصود بموجب المادة ٣٩ .

ولعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول ممثل السودان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بريدو (السودان) : السيد الرئيس ، أرجو أن أتقدم اليكم والى أعضاء مجلسكم الموقر بالشكر على اتاحة الفرصة لوفد بلادي للمساهمة في هذه الجلسة التاريخية الخاصة بقضية ناميبيا . كما أرجو أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر . ونحن نثق أن حكمتكم وخبرتكم الطويلة ستعينان المجلس في الوصول الى النتائج الايجابية التي نبغيها جميعا . ويسرني أن أهنئ سلفيكم ، السيد وزير خارجية تايلند والسيد المندوب الدائم لها ، على حسن ادارتهما لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ان مجلس الأمن يجتمع اليوم في ظروف بالغة التعقيد في جنوب القارة الافريقية عامة ، وناميبيا خاصة ، تتميز باستمرار جنوب افريقيا في احتلالها واستنزاف خيراتها ، وممارسة سياسة الفصل العرقي في أبشع صورها ، وارتكاب النظام العنصري في تلك الظروف مذابح وجرائم بشعة ضد الابرياء من أبناء جنوب افريقيا ، وزجه بالآلاف منهم في السجون ، وشنه حملات عدوانية شرسة على دول المواجهة بهدف زعزعة الاستقرار والأمن وفرض الهيمنة الاستعمارية عليها ، واتخاذه أخيرا القرار الخاص بانشاء نظام عميل في ناميبيا ، بغية مواصلة احتلالها واستغلال مواردها ، وكل ذلك في تحد وانتهاك صارخ لقرارات هذا المجلس والجمعية العامة لاعاقة الجهود السلمية الدولية الرامية الى ايجاد حل سلمي لقضية ناميبيا . وقد ارتبطت هذه الحملات الشرسة بتصاعد النضال والمعارضة داخل افريقيا وخارجها ، اذ ما فتئت المظاهرات والمواكب والاضرابات تنتظم مختلف قطاعات شعب جنوب افريقيا بالرغم من البطش وسياسة الارهاب التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري .

ولهذه الأسباب نشيد بمبادرة الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا ودعوته مجلس الأمن الى الانعقاد للنظر في الوضع الخطير في ناميبيا . ونأمل أن تنتهي مداولات هذا المجلس الى اجماع دولي يقود الى استقلال ناميبيا في أسرع وقت .

ان السودان ، اذ يدين بلا تحفظ الجرائم التي ترتكبها جنوب افريقيا ، يؤكد أن الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا انما يكمن في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويعلن في نفس الوقت رفضه الكامل لربط استقلال ناميبيا بقضايا لا شأن لها بالمشكلة ، لأن هذا الربط يعيق الجهود الرامية الى استقلال ناميبيا بالطرق السلمية ، ويشجع نظام بريتوريا العنصرى على الاستمرار في تعنته وصلفه وتحديه لارادة هذا المجلس والمجتمع الدولي عامة .

وقد أكد السودان موقفه هذا في البيان الذى أصدرته وزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية بشأن اعلان نظام جنوب افريقيا العنصرى انشاء ادارة داخلية لناميبيا ، والذى عممه الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء في الوثيقة A/40/325 . وقد جاء في البيان :

" ان حكومة وشعب جمهورية السودان الديمقراطية يدينان بشدة ويرفضان رفضا قاطعا انشاء مثل هذه الادارة في ناميبيا ويدعوان جميع البلدان الى رفض ذلك النبت الشيطاني والاحجام عن الاعتراف بأى نظام حكم عميل ينشأ نتيجة لمثل هذه المحاولات الخبيثة والمستمرة لنظام بريتوريا العنصرى لتحقيق مآربه الآثمة في اقليم ناميبيا .

" وفي هذا الصدد ترجو حكومة جمهورية السودان الديمقراطية أن تؤكد مجددا مسؤولية الأمم المتحدة القانونية تجاه استقلال ناميبيا ، وواجب مجلس الأمن الأساسي في العمل على تنفيذ قراراته لاسيما القرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ . ان حكومة جمهورية السودان الديمقراطية تؤكد من جديد ان الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا هو التنفيذ غير المشروط للقرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ الصادر عن مجلس الأمن الدولي . كما تؤكد أيضا ان السلطة الادارية الشرعية لاقليم ناميبيا هي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى حين حصول الاقليم على استقلاله الكامل وغير المشروط .

" ان حكومة جمهورية السودان الديمقراطية ، اذ يساورها الانزعاج والقلق ازاء تعثر التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا بسبب استمرار نظام بريتوريا العنصرى في التشبث بمسائل لا شأن لها بالمشكلة ومحاولاته فرض نظام حكم عميل تابع له على شعب ناميبيا ، تطالب مجموعة الاتصال الغربية بتحمل مسؤولياتها كاملة واتباع سياسة حاسمة تجاه النظام العنصرى واجباره لاسقاط مناوراته الخبيثة الرامية الى تعويق حصول اقليم ناميبيا على استقلاله " .

كما أكد البيان من جديد تأييد السودان لشرعية النضال التحررى المسلح ولكل أشكال النضال الذى يخوضه شعب ناميبيا بقيادة سوابو الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا .

لقد مضت خمس وعشرون سنة على ميلاد سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا ، كما مضى مائة عام على احتلال ناميبيا من قبل الدول الاستعمارية . ولقد قدم شعب ناميبيا وسوابو خلال معاركهما المتصلة آلاف الشهداء ، وضمت سجون جنوب افريقيا الآلاف من المناضلين الشرفاء ، وأثبت شعب ناميبيا ، استعداده لتقديم التضحيات الغالية في سبيل استقلال بلاده . ونود بهذه المناسبة أن نحيي كفاح سوابو ، ونشيد بحكمة قيادته وصمودها ، وبالمرونة التي تحلت بها خلال مختلف المعارك ، ونؤيد بشدة النداء الذى وجهه بالأمس ، المناضل الكبير الأخ سام نجوما ، بأن يكون عام ١٩٨٥ هو عام استقلال ناميبيا . وفي تقديرنا ان هذا النداء يكتسب أهمية خاصة ، نظرا لأن الأمم المتحدة تحتفل هذا العام بميلادها أى بالذكرى السنوية الاربعين لانشائها ، وبالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصدور الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ولذلك ينبغي تكثيف الجهود الدولية ، وتجديد العزم والالتزام بميثاق وأهداف وقرارات الأمم المتحدة .

ان تعنت جنوب افريقيا ، واصرارها على تحدى الارادة الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، يفرض على الدول الأعضاء تكثيف مساعداتها ، ودعمها العسكرى والمادى والسياسي لسوابو ، حتى تتمكن من مواصلة حربها العادلة بكل الوسائل ، بما فيها النضال المسلح ضد نظام بريتوريا العنصرى حتى يتحقق الاستقلال لشعب ناميبيا . كما ينبغي في نفس الوقت دعم دول المواجهة التي تواجه حرب استنزاف من قبل نظام بريتوريا ، هذا لأن هذه الدول تتحمل ، نيابة عن الأسرة الدولية ، تبعات القتال ومعارك التحرير في جنوب القارة .

ونود أن نشير أيضا الى ضرورة وقف المساعدات التي تحصل عليها جنوب افريقيا ، نظرا لأن الدعم العسكرى والمالي والفني الذى تحصل عليه حكومة بريتوريا من بعض الدول الغربية واسرائيل يشجعها على المضي قدما في احتلال ناميبيا وممارسة سياستها العنصرية البغيضة ، ومواصلة عدوانها على دول المواجهة ، ولذلك ينبغي

على هذه الدول الالتزام بقرارات الأمم المتحدة الداعية الى مقاطعة جنوب افريقيا . كما ينبغي على مجلسكم الموقر أن يضطلع بمسؤولياته كاملة ، وان يفرض العقوبات الالزامية على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، هذا لأن ما تقوم به جنوب افريقيا من جرائم يشكل تهديدا صريحا للأمن والسلم الدوليين ، وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها .

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشيد بجهود بعض المنظمات غير الحكومية ، للترويج لقطع الروابط الاقتصادية والروابط الأخرى مع جنوب افريقيا باعتباره جزءا من حملة منسقة ضد سياسة الفصل العرقي ، واحتلال ناميبيا . ونرجو أن نشير في هذا الصدد الى أن الاجتماع الوزارى الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز قد أشاد في الوثيقة الختامية (A/40/307) بجهود بعض الحكومات الرامية الى مقاطعة جنوب افريقيا ، فقد جاء في الفقرة ٤١ ما يلي :

"ويعرب المكتب عن تقديره لجميع تلك الحكومات التي اتخذت تدابير تشريعية وتدابير أخرى امتثالا لقرارات الأمم المتحدة المعنية ، الرامية الى تحقيق عزل النظام العنصرى . ويناشد المكتب حكومات الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخذ المناسب من التدابير التشريعية والادارية والتدابير الأخرى ، من طرف واحد أو بصفة جماعية ، لحين فرض العقوبات الالزامية على جنوب افريقيا ، وذلك لعزلها بصورة فعالة في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع" .

(A/40/307 ، الفقرة ٤١)

ان وفد السودان يود أن يعرب عن تأييده وتقديره للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الضافي المتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا ، وعلى جهوده القيمة التي قام بها لتنفيذ هذين القرارين ، ويدعوه لمواصلة هذه الجهود خاصة في هذه الفترة الحرجة التي تواجه شعب ناميبيا .

وأخيرا سيدى الرئيس ، نود أن نؤكد أن قضية ناميبيا لا تنفصل عن قضية فلسطين ، لانها معركة واحدة ضد الهيمنة والاحتلال الصهيوني والعنصرى في جنوب القارة وفي فلسطين . وان التعاون المطرد بين جنوب افريقيا واسرائيل ، وهو يحدث ،

في كل المجالات ، انما يزيد من معاناة هذه الشعوب تحت وطأة الأنظمة العنصرية ، ويعطل انبثاق فجر الحرية على شعبي فلسطين وناميبيا ، ولذلك فاننا ندعو الى دعم نضال الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، كما ندين بقوة السياسات والجرائم التي ترتكبها اسرائيل في فلسطين والأراضي العربية المحتلة .

كما نؤكد ضرورة تكثيف الدعم المادى والعسكرى والسياسي لسوابو في نضالها العادل من أجل الحرية والاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية لزامبيا ، سعادة الاونورابل لا ميك فوما، انني أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فوما (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، انني أشعر بالامتنان لك ولزملائك في المجلس لاتاحة الفرصة لوفد بلادى للمشاركة في هذه المداولات الهامة بشأن استقلال ناميبيا .

كما أتوجه اليكم سيدى بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ان بلدكم تريندياد وتوبافو ، وانتم شخصيا معروفان جيدا بالتزامكما بتحقيق استقلال ناميبيا، وبعملكما بلا كلل لتحقيق هذا الهدف وخاصة في سياق عضويتكم في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار .

ان عمق معرفتكم بمسألة ناميبيا واهتمامكم بها سيكون ، لهما في رأيي قيمة كبرى لمجلس الأمن ، وهو يتناول بالبحث مرة أخرى تلك المسألة التي طال أمدها ،أى مسألة استقلال ناميبيا الذى تعطل كثيرا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام للأمم المتحدة ،سعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار ، على الدور النشط الذى يواصل القيام به في سبيل قضية استقلال ناميبيا . لقد أكد دائما على الحاجة الى التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،واتخذ مبادرات عديدة وهامة للخروج من المأزق الذى سببته جنوب افريقيا . وأود بصفة خاصة أن أشكره على تقريره الأخير المتعلق بهذا الموضوع ، والوارد في الوثيقة S/17242 المؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

تعقد هذه الدورة لمجلس الأمن بعد انقضاء ما يقرب من عامين على الدورة التي عقدها في عام ١٩٨٣ والتي أدت الى اتخاذ القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٣ ، والقرار ٥٣٩ (١٩٨٣) المؤرخ في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٣. وقد كانت خلفية دورة المجلس في ذلك الحين ،كما هو الحال الآن ، هي القلق العميق لدى المجتمع الدولي لأن شعب ناميبيا ، نتيجة لعدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ،لا يزال محروما من حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال ولا يزال يقاسي في ظل احتلال جنوب افريقيا غير المشروع . وقد عقدت دورة مجلس الأمن في عام ١٩٨٣ ، شأنها في ذلك شأن الدورة الحالية ، بناء على طلب من بلدان عدم الانحياز ، من ضمن بلدان اخرى .

وفي عام ١٩٧٨ اتخذ هذا المجلس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وكان يحدونا الأمل في أن الدورة التي عقدت في عام ١٩٨٣ ، بعد خمس سنوات من اتخاذ ذلك القرار ، سوف تعطي أخيرا قوة دفع لتنفيذه . والآن ،وبعد مضي عامين ،أصبح من الضرورى أن يجتمع مجلس الأمن مرة اخرى . وكما كان الحال في المرة الماضية فان الهدف من وراء هذه الدورة - وبالقطع، هدف أولئك منّا في حركة عدم الانحياز الذين طلبوا هذا الاجتماع - هو السعي الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبالتالي ، تحقيق استقلال ناميبيا من خلال هذه العملية .

ان المسائل التي لا بد أن تواجه بالضرورة مجلس الأمن في الوقت الراهن هي ببساطة المسائل التالية : كم مرّة بعد الآن سوف يكون من الضرورى أن ينعقد مجلس الأمن قبل أن تحقق ناميبيا استقلالها ؟ وما هي في الحقيقة المشكلة التي تمنع تنفيذ قرار مجلس الأمن

٤٣٥ (١٩٧٨)؟ وهل يتجاوز حقّا مجلس الأمن صلاحيته اذا اتخذ تدبيرا حاسما بغية تنفيذ قراره بشأن استقلال ناميبيا ؟ وهل جميع أعضاء مجلس الأمن مهتمون حقّا باستقلال ناميبيا على أساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)؟

وفي الآونة الأخيرة فسّرت بعض التطورات التي جرت في الجنوب الافريقي تفسيرات مختلفة باختلاف المفسّرين . وان هذه التطورات ، مهما كانت دلالتها ، لا صلة لها بناميبيا . ولا ينبغي لأحد أن يستخدم هذه التطورات للخلط بين الحالة واستقلال ناميبيا .

وفيما يتعلق بناميبيا ذاتها ، فان المأزق المتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مستمر ، ولا تلوّح في الأفق بوادر تثير الأمل في استقلال هذا الاقليم في المستقبل القريب . ان جنوب افريقيا تواصل تعنّتها ونفاقها . وقد واصلت الاصرار على ربط استقلال ناميبيا بقضية خارجية غريبة عنه ولا علاقة لها بالموضوع ، ألا وهي مسألة انسحاب القوات الكوبية من انغولا . كما أن حكومة الولايات المتحدة لم تشجب هذا الموقف . وان اصرار الولايات المتحدة وجنوب افريقيا على هذا الربط لا يمكن تفسيره الا بأنه رفض غير معلن لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ولخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

تسعى جنوب افريقيا وحكومة الولايات المتحدة الحالية عن عمد الى تشويه هدف ومغزى كفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية والاستقلال . انهما تسعيان ، من خلال اهتمامهما بمسألة وجود القوات الكوبية في انغولا ، الى ادخال المنافسات بين الشرق والغرب الى مسألة استقلال ناميبيا . ان جنوب افريقيا ، بصفة خاصة ، هي المسؤولة أيضا عن شن حملة دعائية شريرة ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، تسعى من ورائها الى تصوير هذه المنظمة على أنها منظمة ارهابية سوف تجلب الشيوعية الى أعتاب جنوب افريقيا اذا أخذت زمام السلطة في ناميبيا .

ان النفاق الذى هو بالطبع من خصائص نظام بريتوريا كان دائما ظاهرا في تعامل هذا النظام مع الامم المتحدة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . وقد اخترع ما يسمى بالربط بين استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في انغولا لهدف واحد لا غير هو اعاقة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبالتالي تأخير استقلال ناميبيا . وان الحملة الدعائية الرخيصة

ازاء ما يصور بأنه خطر الشيوعية في الجنوب الافريقي ترمي الى نفس الغاية . والواقع أن جنوب افريقيا سعت مرارا الى أن تفرض ما يسمى بتسوية داخلية في ناميبيا لا لسبب سوى احباط جهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق استقلال حقيقي في ناميبيا والالتفاف من حولها . وقد فعلت جنوب افريقيا كل ذلك في الوقت الذى تتحدث فيه عن التزامها بتسوية مسألة ناميبيا تسوية سلمية مقبولة دوليا .

وتعود جنوب افريقيا الى نفس الاسلوب مرة اخرى . فقد أعلنت في شهر نيسان/ابريل الماضي عن خططها لاقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا . ومن المقرر اقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ . وستضم هذه الحكومة أفرادا لا يملكون السلطة ولا المصداقية التي تمكّنهم من ادارة شؤون ناميبيا بصورة مستقلة عن جنوب افريقيا .

وبيد و أنه عندما تتحدث جنوب افريقيا عن التزامها بتسوية مقبولة دوليا في ناميبيا فانها تتحدث عن تسويتها الخاصة ، التي تود من المجتمع الدولي أن يقبلها . ان جنوب افريقيا لا تتحدث عن تسوية مقبولة دوليا تستند الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) روحا ونصا . وبايجاز ، فان جنوب افريقيا عازمة على أن تفرض نظاما عميلا في ناميبيا وأن تستعرض هذا النظام مطالبة المجتمع الدولي بقبوله وبالاعتراف به .

ان موقف زامبيا ازاء ما يسمى بالربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية قد تم ايضاحه مرارا وتكرارا ، ولكننا لن نملّ من تكرار موقفنا ما دامت جنوب افريقيا والولايات المتحدة متمسّكين بهذه المشكلة المصطنعة المخترعة من جانبهما لعرقلة استقلال ناميبيا. ولذلك ، أود أن أكرر أن زامبيا تعارض معارضة قاطعة لا لبس فيها ما يسمى بالربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . واننا لا نرى أى تبرير منطقي لاستمرار جنوب افريقيا والولايات المتحدة في الاصرار على هذا الربط ؛ ويجدر بهما ألا تقاوما المعارضة الساحقة - بل العالمية - لما يسمى بالربط .

ان مسألة استقلال ناميبيا ووجود القوات الكوبية في أنغولا قضيتان منفصلتان . ويتطلب المنطق الاعتراف بهذه الحقيقة ومعالجة المسألتين كل على حده . فلا بدّ أن تمضي ناميبيا نحو الاستقلال سواء تركت القوات الكوبية أنغولا أم بقيت فيها . ان من حق شعب ناميبيا أن يحصل على استقلاله ، وينبغي ألا يبقى رهينة لقضية لا علاقة له بها .

لقد شعرت حكومتي بالسخط الشديد ازاء اثارة موضوع وجود القوات الكوبية في أنغولا في سياق استقلال ناميبيا . ان الوجود الكوبي في أنغولا مسألة بين السلطات الكوبية والأنغولية . ومع ذلك فان أعمال جنوب افريقيا لا تزال تعرض أمن أنغولا للخطر . وكما يعلم المجلس ، حدث في الشهر الماضي فقط أن ألقت السلطات الأنغولية القبض على قوات تابعة لجنوب افريقيا في مهمة تخريب لمنشآت البترول الموجودة في " كابندا " . وكذب هذا الحادث زعم جنوب افريقيا سحب قواتها من أنغولا بمقتضى اتفاق لوساكا . وأوضح الحادث أيضا أن جنوب افريقيا لم تتخل عن أعمال زعزعة الاستقرار ضد أنغولا . وهذه الأعمال التي تقوم بها جنوب افريقيا لا تترك أمام أنغولا من خيار سوى أن تدافع عن نفسها بكل الطرق وأن تعتمد على دعم أصدقائها .

فيما يتصل بخطة جنوب افريقيا لانشاء ما يسمى ادارة مؤقتة في ناميبيا ، أود أن أوضح بجلاء كامل أن حكومة بلادي تدين بقوة هذا الاختراع الأخير الذي أقدمت عليه جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا موجودة على نحو غير مشروع في ناميبيا ، وما تقوم به من اختراعات مثل ما يسمى بالادارة الداخلية لا يمكن الا أن يكون غير شرعي وباطلا ولاغيا . ان هذا القرار اذا كان يوضح شيئا فانه يوضح سوء نية جنوب افريقيا فيما يتصل بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا يمكن لزامبيا أن تعترف ولن تعترف بهذه الادارة ، وتطالب المجتمع الدولي بأسره برفضها .

ان سبع سنوات فترة زمنية طويلة جدا ننتظرها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). لقد أثار اتخاذ هذا القرار الأمل في المجتمع الدولي بأننا اقتربنا أخيرا من حسم مشكلة ناميبيا . الا أن هذا الأمل بدأ يتضاءل في كل عام يمر لأن انقضاء الوقت أوضح بجلاء أن جنوب افريقيا ، ربما منذ بدأت هذه العملية - كانت تعني خداع المجتمع الدولي . لقد ذهبت سدى كل التنازلات التي قدمتها دول المواجهة ومنظمة سوابو

في المفاوضات الشاقة والطويلة من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وواصلت جنوب افريقيا التقدم بالمطلب تلو المطلب ومن ثم أمسكت بزمام المبادرة لكي تضمن أن المفاوضات من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا تنتهي . وفي الواقع يحتمل أن تواصل جنوب افريقيا آداء هذه اللعبة كلما اعتقدت عن حق أو غير حق أن بعض الأعضاء الهامين في هذا المجلس على استعداد للسكوت عن ذرائعها العتيدة لتأخير استقلال ناميبيا . وبالقطع لم تحقق سياسات مثل سياسة " الارتباط البناء " أي شيء بناء في موقف جنوب افريقيا . بل على العكس من ذلك فان جنوب افريقيا تعتبر الذين يدعون الى هذه السياسة ويمارسونها حلفاء لها وان نظام بريتوريا - وقد عززه " الارتباط البناء " باعتباره تأييدا ضمنيا لسياساته وممارساته أصبح أكثر شراسة في مطالبه وفي رفضه لطلبات التغيير الايجابي .

لقد آن الأوان أن يتكلم جميع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصوت واحد ويتصرفوا في وحدة فيما يتعلق باستقلال ناميبيا . فلنظهر بالقول والعمل اننا نريد استقلال ناميبيا ونعمل من أجله وذلك على أساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذا يعني أنه ما من أحد منا ، ما من أحد من أعضاء مجلس الأمن ، ينبغي أن يستجيب لمطالب جنوب افريقيا التي أعاقت حتى الآن تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ان على جنوب افريقيا أن تتفهم جيدا أنها تقف وحدها معزولة في عرقلتها لاستقلال ناميبيا . ويجب أن تشعر بالضغط الكامل من جانب المجتمع الدولي .

على مجلس الأمن ، حتى يظهر جديته ووحدة هدفه ، أن يحدد في هذا الاجتماع موعدا لوضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا . وكما اعترف مجلس الأمن في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) عندما نظر في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/15943 ، فان كل المسائل المتصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد حسمت . ومن هنا ليس هناك من سبب وجيه لمزيد من التأخير لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وبالتالي استقلال ناميبيا .

واذا ما واصلت جنوب افريقيا تعنتها ولم تحترم الحد الزمني المحدد لوضع فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية في ناميبيا ، فلابدّ لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان امتثالها لذلك .

يجب الا يكون هناك شك في أن السلام والأمن في الجنوب الافريقي سوف يبقيان

مهددين مادام نظام بريتوريا مسموحا له بمواصلة احتلاله غير المشروع لناميبيا ، وارتكاب أعمال زعزعة الاستقرار ضد بلدان افريقية مستقلة في المنطقة ، والابقاء على نظام الفصل العنصرى وحكم الأقلية في جنوب افريقيا . هذه الأمور الثلاثة تمثل المشاكل الأساسية القائمة في الجنوب الافريقي وهي لب الصراع المتزايد أبدا في المنطقة . ان جنوب افريقيا ، التي تحتفظ بقبضتها على ناميبيا ، وتقوم بأعمال زعزعة الاستقرار ضد بلدان افريقية مستقلة ، وتمارس بغير خجل نظام الفصل العنصرى الفظيع والشرير وحكم الأقلية ، تعد لهذا مصدر الصراع في الجنوب الافريقي . وجنوب افريقيا بالصورة التي توجد بها اليوم بغير شك تهديد للسلم والأمن الدوليين .

يتحمل مجلس الأمن مسؤولية أساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين . ويتعين على المجلس اتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على تهديد السلم والأمن الدوليين الموجود في الجنوب الافريقي . واستقلال ناميبيا من شأنه أن يمثل خطوة هامة وايجابية في اتجاه خلق أحوال واقعية ومؤاتية للسلم والأمن في المنطقة .

اننا في زامبيا نشعر بالغبطة اذ نرى أن هناك تقديرا متزايدا لمشاكل الجنوب الافريقي بين قطاعات هامة من الرأى العام في بلدان غربية معينة يزعم نظام جنوب افريقيا أنها صديقته وحليفته . فالكثيرون يرفضون السماح لبلادهم أن تصور على أنها صديقة وحليفة لجنوب افريقيا الفصل العنصرى . انهم ليتحدثون بقوة ضد نظام الفصل العنصرى الشرير ويطالبون باجراءات هامة من جانب حكوماتهم ضد الفصل العنصرى .

وأود أن أشيد بصفة خاصة بالاشخاص في الولايات المتحدة الذين يقومون بحملة مستمرة ضد الفصل العنصرى . ومهما اكدنا على قيمة جهودهم فلن نفيها حقها من التأكيد فليعلموا أنهم يحظون بعرفاننا جميعا في افريقيا عموما ، وبالتأكيد بعرفان الشعوب المقهورة المعنية . ان أنباء التصويت منذ بضعة أيام ، في مجلس نواب الولايات المتحدة وفي لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ ، لصالح فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا قد أثارت ارتياحنا على نحو خاص وكانت مشجعة لنا . ونحن نشيد بالذين تحلوا بالشجاعة والحكمة ونفاذ البصيرة ليقودوا الحملة الرامية الى فرض الجزاءات ضد جنوب افريقيا من أجل العدالة والحرية والاستقلال والكرامة الانسانية والسلم والأمن في الجنوب الافريقي ، ونسجل تقديرنا لهم . فهذا العمل المحدد والواقعي وحده يمكن أن يضفي شرفا على الولايات المتحدة ويزيد من هيبتها .

ان الذين يعارضون فرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا منافقون . فهم يحاجون ان الجزاءات الاقتصادية سوف تؤذى السود في ناميبيا وجنوب افريقيا والبلدان المجاورة . وهم يتجاهلون ، ارضاء لأهوائهم ، أن الشعب الأسود يعاني بالفعل في ظل حكم الفصل العنصرى والأقلية . ومعاناة هذا الشعب لا يمكن أن تقل ، ولن تقل ، مادام الفصل العنصرى وحكم الاقلية مستمرين . وبغية الوصول الى حل دائم لمشكلة الفصل العنصرى وحكم الاقلية ، فان الصعاب الاقتصادية ثمن سيكون الشعب الأسود على استعداد لدفعه في مواجهة البديل المتمثل في استمرار العبودية والقمع وتدمير الحياة الانسانية والممتلكات .

وعلى أى حال ، فان الحجة القائلة بأن الأبرياء يعانون عندما تفرض جزاءات اقتصادية على بلدان معينة تصبح حجة زائفة لا يمكن الدفاع عنها عندما ينظر المرء الى أن الولايات المتحدة قد فرضت جزاءات اقتصادية على بلدان مثل نيكاراغوا وكوبا وليبيا وبولندا والاتحاد السوفياتي . وبالمثل ، فقد فرضت المملكة المتحدة جزاءات على الارجنتين وما كان حينئذ روديسيا الجنوبية . وجنوب افريقيا ذاتها قد استخدمت أو هددت بان تستخدم الجزاءات الاقتصادية ضد بعض جيرانها من اجل ابرام ما يسمى باتفاقات عدم الاعتداء معهم . وفي كل

هذه الحالات ،ان الاعتبارات القائلة بان الجزاءات سوف تؤذي الابرياء الذين لم يكونوا مقصودين بها ، قد نحيت جانبا او انها لم تخطر ببال صانعي القرارات .

ومن الواضح اننا هنا نواجه عملية الكيل بمكيالين . ففي واقع الامر ،ان الذين يعارضون فرض الجزاءات على جنوب افريقيا يقومون بذلك بسبب مصالحهم الاقتصادية الضيقة التي هي في غير محلها ،واعتباراتهم الاستراتيجية والعقائدية . فهم على استعداد للتضحية بالمبادئ على مذبح المصلحة .

لا يكفي اعلان الالتزام بالمثل العليا للحرية والعدالة وكرامة الانسان . ولا يكفي ممارسة الديمقراطية في الداخل واعلان الالتزام بالديمقراطية في اماكن اخرى ،مع عدم القيام بعمل لتحقيق ذلك . ان الحرية والعدالة والكرامة الانسانية والديمقراطية لا توجد في ناميبيا . وفي جنوب افريقيا . فلتعمل حقيقة كل البلدان التي تؤمن بهذه المثل على تحقيقها في ناميبيا وجنوب افريقيا .

لقد جرى تاخير استقلال ناميبيا اطول من اللازم . فلتكن اجتماعات مجلس الامن هذه هي الاجتماعات التي تحقق اخيرا الاستقلال الفوري لناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر وزير خارجية زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلادي .

المتكلم التالي هو رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ،اللواء جوزيف ن . غاربا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غاربا (نيجيريا) ،رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس،أود أن أشكركم وأن أشكر الاعضاء الآخرين في مجلس الأمن للسماح لي بالمشاركة في هذا الاجتماع نيابة عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . واسمحوا لي أيضا أن أتقدم لكم ،سيدي الرئيس باسم اللجنة الخاصة التي تشترك بلادكم اشتراكا نشطا فيها ،بخالص التهنئة على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر . ونأمل مخلصين أن يتمكن المجلس في ظل رئاستكم الماهرة والحكيمة في الاتفاق على اتخاذ تدابير

سريعة وفعالة لمواجهة التحدى الذى تتعرض له سلطة المجلس والذى تمثله اجراءات جنوب افريقيا في ناميبيا واجراءاتها الاخرى التي تهدد السلم والامن الدوليين .

ان موقف مجلس الأمن من ناميبيا يتضح بجلاء وبصورة لا لبس فيها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى اتخذه المجلس بالاجماع قبل حوالي سبع سنوات . وقد دعا هذا القرار الى انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا التي تحتلها بصورة غير شرعية ونقل السلطة الى شعب ناميبيا عن طريق انتخابات حرة تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة ومراقبتها .

ومن المهم أن نتذكر سبب انهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . ان مقرر الجمعية العامة حينئذ قد قضى بأن جنوب افريقيا قد أخفقت في أن تنهض الى أقصي حد بالرفاه المادى والمعنوى والتقدم الاجتماعي للشعب الناميبي . لقد كان هذا قرار الجمعية العامة قبل ١٩ عاما . واليوم ، فاننا نعلم المزيد عن طابع دولة الفصل العنصرى ذاتها في احتلالها الوحشي لناميبيا . لقد أعقب اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أربعة أعوام من المشاورات المطولة والمستفيضة ، ولكن ذلك لم يؤد الى نتيجة . وفي ٣١ ايار/مايو ١٩٨٣ اتخذ مجلس الأمن ، في مواجهة أساليب التسويف التي استعملتها جنوب افريقيا ، قرارا اجماعيا دعا فيه جنوب افريقيا ، في جملة أمور ، الى الالتزام التزاما راسخا بشأن استعدادها للتقيد بقرار المجلس . وبعد عدة أشهر ، اضطر المجلس للاجتماع مرة أخرى ، وفي هذه المرة أدان ادانة قاطعة ، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت ، جنوب افريقيا لعرقلتها تنفيذ خطة مجلس الامن لاستقلال ناميبيا ، ورفض محاولة جنوب افريقيا لربط هذه المسألة باعتبارات دخيلة عليها ولا صلة لها بها .

وأود ، في هذه المرحلة ، أن أحيط علما بالجهود المبذولة من جانب الامين العام اثناء هذه الفترة ، والمتمثلة في الاجتماعات التي عقدها مع جميع الاطراف المعنية والزيارات الشخصية التي قام بها للجنوب الافريقي من أجل تحقيق تنفيذ قرارات مجلس الامن بشأن ناميبيا ، وحسم الاختلافات المحددة التي كانت تشكل عقبة في ذلك الطريق . وقد قدم الامين العام عرضا شاملا لهذه الجهود في تقاريره المقدمة الى المجلس ، ولدى قراءة هذه التقارير ليس من الصعب أن نفهم السبب الذى أحبط جهوده ، ومن الذى يتحمل المسؤولية عن فشل

جهود الامين العام وفشل جميع المحاولات الاخرى لتمكين ناميبيا من تحقيق الاستقلال بالوسائل السلمية.

ووجد الأمين العام ،في تقريره المؤرخ في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٨٣ ،ان من الضروري أن يحث على عدم استئناف المناقشات بشأن مسائل قد تم التوصل الى اتفاق وتفاهم بشأنها وجرى تاكيد ذلك للامم المتحدة. وفي هذا السياق ،حث حكومة جنوب افريقيا على وجه التحديد أن تستجيب على نحو ايجابي بشأن المسألتين المتعلقتين - وهما النظام الانتخابي وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال. وفي اتصالات أخرى بالأمين العام ،اتخذت جنوب افريقيا الموقف القائل بأن مسألة النظام الانتخابي ليست على قدر كبير من الأهمية ولكن :

" لا يمكن تنفيذ أية خطة تسوية ما لم يتم التوصل الى اتفاق وطيد بشأن الانسحاب الكوبي من انغولا " (S/16106 ، ص ١)

انني لا أعتزم أن أقول شيئا عن القوات الكوبية الموجودة في انغولا بناء على طلب حكومة ذلك البلد . وأعتقد أن هذه مسألة تقع في نطاق سلطة انغولا بوصفها دولة ذات سيادة وقد سبق لها أن بيّنت موقفها منها . ان موقف الامم المتحدة تجاه هذا الموضوع ، كما جاء في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، موقف لا لبس فيه : ان مسألة القوات الكوبية لا صلة لها بمسألة استقلال ناميبيا وهي عنصر خارج عن هذه المسألة ، ويجب ألا تستخدم في عرقلة تنفيذ خطة الامم المتحدة المتجسدة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) - وهي خطة كانت وما زالت مقبولة لدى جميع الأطراف المعنية ، بما فيها - ظاهريا - جنوب افريقيا ذاتها .

وكما تبيّن تقارير الأمين العام ، قبل وجود القوات الكوبية في انغولا بفترة طويلة أثارت جنوب افريقيا عقبات اخرى في طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ان الوجود الكوبي في انغولا هو بحد ذاته نتيجة لحملة جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة استقرار الحكومة الأنغولية ، والحاق الضرر باقتصاد البلاد وتخريب مجتمعها . ان سبع سنين من التفاوض بشأن استقلال ناميبيا كانت تاريخا حافلا بالتسويف والمراوغة والتصلب وسوء النيّة من جانب جنوب افريقيا ، وهو تاريخ ينبغي أن يوزع الثقة حتى لدى أكثر أصدقائها حسن نيّة في نواياها . ان التطورات التي نشهدها الآن هي المرحلة ما قبل الأخيرة في عملية سعت جنوب افريقيا بعناد وتشبّث الى تنفيذها منذ البداية تهدف الى مواصلة وتوطيد احتلالها واستغلالها لناميبيا خلف واجهة "الحل الداخلي".

وقد وقعت الأحداث الأخيرة وكأنها مخطط مدروس . فتعلن جنوب افريقيا أولا عن انسحاب قواتها من انغولا . وأعلن السيد بوتها ان هذا التحرك من شأنه أن يعزز امكانية السلم في المنطقة ويمهّد السبيل أمام التسوية السلمية لمسألة استقلال ناميبيا . وقد تبع هذا الاعلان بعد ثلاثة أيام اعلان آخر مؤداه أن جنوب افريقيا تعتزم الغاء ما صوب انشاء ادارة مؤقتة لناميبيا ؛ وسارت بعد ذلك قوات جنوب افريقيا بمسيرة احتفالية . وأعلم رئيس جمهورية جنوب افريقيا البرلمان بأن هذا التحرك :

" يلقي عبء ضمان عدم تصعيد العنف عبر الحدود على كاهل حكومة انغولا ".

بيد أنه بعد بضعة أسابيع كانت قوات بوتها هي التي تسللت عائدة - دون أن تصاحبها هذه المرّة كاميرات التلفزيون وفرق الموسيقى - وضبطت متلبّسة بمحاولة نسف منشآت نفطية حيوية في جيب كابندا . ويجدر بنا أن نلاحظ أن كابندا تبعد نحو مسافة ٢٠٠٠ ميل عن الحدود مع جنوب افريقيا ، وعلى بعد ١٠٠٠ ميل شمال الحدود الناميبية . وقد أوردت صحيفة " ديلي تلغراف " تعليقا ليبراليا عندما كتبت عن هذه القضية مفاده أن جنوب افريقيا :

" على استعداد للمضي الى أي مدى وخرق أي وعود وتهديد أي تحالف بغية الدفاع عما تعتبره مصالحها المشروعة " .

وهذا التعليق لا يحدد ما يسمى بالمصالح المشروعة لجنوب افريقيا ، فهي تؤيد سبب وجود دولة جنوب افريقيا وتجسّد آراء وقيم وسلوك تلك الدولة . وهي مصالح تتعلق بالعنصرية وزعزعة استقرار دول المواجهة ومحاولات معاملتها معاملة البانتوستانات . ان بريتوريا الابن المدلّل للغرب الذي يسعى اليوم بنشاط للتخلص من مواقف بالية تقوم على العبودية والتعصب الديني والتعصب الطبقي والمواقف النازية الجديدة والعنصرية البحتة . ومع أن الفصل العنصري سيء بما فيه الكفاية في خدمة مصالح جنوب افريقيا الشريرة البغيضة فان الدلائل تشير الى أنه بمثابة مخلب قط للغرب .

ولا بد للمرء أن يتساءل عن المصالح التي تدافع عنها جنوب افريقيا في ناميبيا . لقد أعلنت محكمة العدل الدولية أن وجود جنوب افريقيا في ذلك الاقليم غير قانوني . وقد أنهت الجمعية العامة قبل ١٧ عاما ولاية جنوب افريقيا على افريقيا الجنوبية الغربية . ولهذا لا تستطيع جنوب افريقيا أن تدعي بأن لديها أية مصلحة مشروعة في هذا الاقليم على الاطلاق . وتهدف سياستها الى أن تمنع بكل الوسائل نقل السلطة الى الممثل الوحيد والشرعي والحقيقي للشعب الناميبي ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ان المصالح التي تحميها تتمثل في سلطة وامتيازات ووحشية الأقلّية البيضاء وشركات التعدين المستفذة التابعة لجنوب افريقيا والأجنبية والمصارف والمؤسسات المالية التي تملك سوية نسبة ٩٥ في المائة من كامل الانتاج الزراعي القابل للتسويق - جميع موارد الألماس والنحاس واليورانيوم وغير ذلك من الموارد المعدنية .

ان الوسائل التي تستخدمها جنوب افريقيا لحماية تلك المصالح في ناميبيا هي نفس الوسائل التي تستخدمها للابقاء على حكم الأقلية في جنوب افريقيا ذاتها ، وهي الفصل العنصري والعزل العنصري والتمييز ضد الغالبية السوداء في التعليم والاجور والصحة والاسكان الخ ، وتشتيت وتجزئة السكان الى مجموعات عنصرية واثنية وقبلية ، وتشريد المجموعات السوداء من السكان واعادة توطينها في مناطق جدباء . وكل ذلك يتم في ناميبيا باتباع نفس اسلوب الارهاب الصادر عن الدولة والمستخدم ضد السود في جنوب افريقيا ذاتها - قوانين أمنية قمعية وقهر ووحشية واعتقالات واحتجازات جماعية وأوامر منع وطرد وعمليات عسكرية كاملة النطاق تشن بأحدث الأسلحة ضد مقاومة الشعب . لقد عملت جنوب افريقيا على تحويل ناميبيا الى دولة تطبق عليها مبادئ هوبس ، وهي الدولة التي تكون فيها الحياة " كريهة ومنعزلة ووحشية وقصيرة " .

ان بيان السيد بوتها امام برلمان الفصل العنصري بتاريخ ١٨ نيسان/ابريل يوضح كيف تنوي جنوب افريقيا السعي لتحقيق هدفها الطويل الأمد في ناميبيا ، وهو استبعاد اشتراك سوابو ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، من أية حكومة مستقبلية لناميبيا . ومما لا شك فيه أن هذا هو الهدف الرئيسي لآخر مخططات جنوب افريقيا الرامية الى فرض تسوية من جانب واحد في ناميبيا وهي ليست المحاولة الاولى . وقد أشار السيد بوتها نفسه بصورة عابرة الى فشل جميع محاولات جنوب افريقيا السابقة لانشاء ادارة عميلة في ناميبيا - انشاء وحل تحالف تيرنهول الديمقراطي وانهيار الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء اللذين تم تشكيلهما بعد الانتخابات المزيفة التي أجريت في عام ١٩٧٨ ومجلس الدولة الذي لم يشهد النور . والآن ، ان مقترحات المؤتمر المتعدد الأحزاب التي طرحت بناء على طلب من السيد بوتها تستهدف توفير تبرير لاعادة انشاء :

" سلطات تشريعية وتنفيذية لافريقيا الجنوبية الغربية ستخول باعلان ميثاق الحقوق وانشاء محكمة دستورية ومجلس دستوري " ، على حد قوله .

وقد أوضح السيد بوتها الحكمة التي تكمن وراء هذه البادرة كما يلي :

" يتعين على قادة الاقليم أنفسهم تحديد مستقبلهم الدستوري ؛ ولا يمكن أن تستشير حكومة جنوب افريقيا قادة الاقليم على أساس مخصص ؛ انما تحتاج الى استشارتهم على شكل مؤسسي " .

ولكن من هم هؤلاء القادة وكيف يتم اختيارهم ؟ ان هذا لا يتم بالوسائل المنصوص عليها في خطة الامم المتحدة ، أي عن طريق اجراء انتخابات حرة وعادلة . يرى السيد بوتها :

" أن الانتخاب الوطني في هذا الوقت من شأنه أن يعقد الجهود المبذولة حاليا لتحقيق استقلال ناميبيا بصورة مقبولة دوليا " .

ان ما يخشاه هو أن اجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا للطريقة المنصوص عليها في خطة الامم المتحدة المتفق عليها سيؤدي الى انتصار سوابو واحباط وافشال جميع أساليب وخطط جنوب افريقيا لمواصلة قبضتها على الاقليم . وهذا هو بالضبط السبب الذي منع النظام من المضي قدما صوب اجراء انتخابات تحت رعايته في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ . وان مقترحات المؤتمر المتعدد الأحزاب التي يعتنقها السيد بوتها بحماس شديد تمثل محاولة اخرى من جانب نظام الفصل العنصري لتجنب خطة الامم المتحدة ولاجهاض حق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال ، وعن طريق ما يسمى بالتسوية الداخلية لتحقيق ادارة من صنع جنوب افريقيا ، تتألف من أفراد تختارهم جنوب افريقيا وتعمل لمنفعة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

وفي الرّد على بيان أدلى به سلفكم يوم ٣ أيار/مايو باسم مجلس الأمن ، فان وزير الخارجية العنصرى بوتها لوّح بتهديد مزدوج قائلا : اذا رأى نظام جنوب افريقيا أنه لا يوجد هناك احتمال لاتفاق على الشرط المسبق المتعلق بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا - وهو شرط مسبق سبق لمجلس الأمن أن اعتبره خارجا عن الموضوع - ينبغي عندئذ اعادة النظر في "كيفية ايجاد السبيل الأمثل لتحقيق استقلال مقبول دوليا في ضوء الظروف السائدة" . ثم تابع حديثه قائلا : "ان جنوب افريقيا تحتفظ بالحق في أن تسحب من جانب واحد ادارتها ووجودها من الاقليم في أى وقت ترتئيه" .

ان الآثار المترتبة على هذه التصريحات لا تحتاج الى مزيد من الوضوح . ان نظام جنوب افريقيا الذى يبذل قصارى جهده لعرقلة الاتفاق على المسألة الكوبية سيستخدم تلك المسألة لفرض اعادة النظر في خطة الامم المتحدة المتفق عليها . كذلك فانه يضي قدما في بناء نوع من المؤسسات التي ستمكنه من تمرير مسرحية سحب ادارته ووجوده من ناميبيا ، يساعده في ذلك العملاء المأجورون .

وبالطبع ، فان هذه المناورة لم تخف على أحد ، ولا حتى على الدول الغربية التي أظهرت استعدادها لتصديق دعوى الاصلاح والتغيير التي يحاول نظام الفصل العنصرى ترويجها . لقد رفضت هذه الدول أية محاولة من جانب جنوب افريقيا لانشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا بوصفها "لاغية وباطلة" . وقد أكدت جميع هذه الدول من جديد على أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) كان وما يزال الأساس الوحيد المتفق عليه من أجل تحقيق استقلال مقبول دوليا لناميبيا .

وأود أن أطرح سؤالا بسيطا ، وهو سؤال سيقدم بالتأكيد أفكار ممثلين من افريقيا ومن دول عدم الانحياز ، أين يقف الغرب حيال كل ذلك ؟ أو بالأحرى الى أية جهة عساه يميل ؟ لقد استمع مجلس الأمن خلال اليومين الماضيين الى حوالي ٢٧ متكلما ليس بينهم لغاية الآن دولة غربية رئيسية واحدة . ان هذه المناقشة تدور حول مبادئ جوهرية تحتل - على الأقل من الوجهة الخطابية - مكانا هاما في تاريخ الحضارة الغربية . وقد صيغت هذه المبادئ بعبارات مصقولة ووضعت في قوالب فكرية تثير الاعجاب ، مثل حكم الأكثرية ، وصوت واحد للشخص الواحد ، والنهوض بقضية الحرية ، والتحرر ، والعدالة ، والأخوّة والمساواة

ولغاية الآن لم تتكلم دولة غربية رئيسية واحدة في هذه المناقشة الهامة التي تنطوي على مبادئ أساسية يدعي الغرب أنه صاحبها . ولكني واثق من أن هذه الدول ستتكلم فيما بعد ، ومن أنه ستقدم ايضاحات وتحفظات ، ومن أنه ستثار اعتراضات . وسيتم على الأغلب ادلاء تصريحات خطابية غير مقرونة بالعمل ، وسيكون هناك تلكؤ سياسي ، وفي النهاية استسلام للمصالح التجارية وتواطؤ استراتيجي مع قوى الشرّ والباطل .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو ما الذى يعتزم أن يفعله مجلس الأمن ، وعلى وجه التحديد ، ما الذى تعتزم أن تفعله تلك الدول الغربية بخصوص الحالة الراهنة في ناميبيا ؟ ان جنوب افريقيا تواصل تنفيذ خططها ، وقد أعلنت عن قرارها بتنصيب حكومة مؤقتة في ناميبيا أثناء هذا الاسبوع . وعلى ضوء هذه الحقيقة ، ومع أخذ كامل تاريخ المفاوضات مع جنوب افريقيا حول هذا الموضوع في الحسبان كيف يمكن تعليق أى أمل - مثلما تأمل حكومة المملكة المتحدة مثلا - على استعداد حكومة جنوب افريقيا لمواصلة المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا ؟ ان مواصلة الحوار في ظل هذه الظروف ، وعلى أساس الشروط التي تمليها جنوب افريقيا ، ستمنح جنوب افريقيا ما تبتغيه - أى الوقت لتنفيذ مخططاتها .

وبعد انقضاء ثماني سنوات على التفاوض من جانب مجموعة الاتصال الغربية وانقضاء سبع سنوات على اعتماد الخطة من جانب مجلس الأمن التي اتفقا بشأنها مع نظام جنوب افريقيا يواجه مجلس الأمن أمرا واقعا تفرضه جنوب افريقيا ، وهو أمرا ينتهك من حيث النص والروح تلك الاتفاقية ويسخر بمحاولات الغرب لعقد حوار مباشر " وارتباط بنّاء " . ان هذا الأمر سيقضي على فرص السلام نهائيا اذا لم يتم ردع جنوب افريقيا . ان مسؤولية الدول الغربية معنويا وسياسيا مسؤولية كبيرة في هذا الشأن . ولقد شجع تحملها لتسويف جنوب افريقيا ومراوغاتها ، وتأييدها لشروطها المسبقة نظام الفصل العنصرى على تحدى قرارات مجلس الأمن .

ان الحوار المنطقي ، بل ان مجرد الحوار مع بريتوريا ، هو أمر مستحيل . والجهود التي بذلت في الماضي قد أوضحت هذه الحقيقة . فبالأمس ، تماما كما حصل في الماضي ، تعرض هذا

المجلس الموقر للاهانات والغمز والطعن من جانب جنوب افريقيا العنصرية . وفي البيان الذى أدلى به ، فان ممثل جنوب افريقيا أثار عددا من النقاط المزيفة .

أولا ، تؤكد جنوب افريقيا أنها تحارب الشيوعية وأنها ستستخدم أى اسلوب لمكافحتها ، بما في ذلك انتهاك السلامة الاقليمية لأنغولا . المشكلة هي أن جنوب افريقيا تعرف الاستقلال وتقرير المصير على أساس أنهما مرادفان للشيوعية . وبالاضافة الى ذلك فان الحديث عما يسمى "بالخطر الشيوعي" ليس سوى طعم لاجتذاب أصدقاء جنوب افريقيا وحلفائها في الغرب .

ثانيا ، تحدث الممثل العنصرى عن "النتائج المفجعة" في البلدان الواقعة خارج الجنوب الافريقي . والسؤال الذى لم يثر هو : أية نتيجة - من نتائج العلاقات الدولية تعتبر أكثر مأساوية من الحالة القائمة في جنوب افريقيا - وهي الحالة التي ما زالت تشكل في أفضل أوقاتها ، بل في جميع أوقاتها ، تحدّيا خطيرا وجريمة ضد الانسانية ؟

ثالثا ، وفي محاولة مثيرة للازدراء تهدف الى صرف الأنظار والتشويه تحدّث ممثل جنوب افريقيا عن الديمقراطية والتغيير والاصلاح في بلاده . ومن الواضح أن للديمقراطية تعريفا جديدا في بريتوريا : انها ديمقراطية تستبعد عن السلطة ٧٥ في المائة من السكان الأصليين ؛ ديمقراطية تنص على الاطاحة بحقوق الملايين من هذه الأغلبية الأصلية ، ديمقراطية تتمثل في قانون مناطق الجماعات وفي العنصرية المجسّدة في الدستور وفي ٣٠٠ تشريع آخر ؛ ديمقراطية تتمثل في الاحتلال الدموى وغير القانوني لناميبيا ؛ ديمقراطية ترسل فرقا مسلّحة الى بلدان ذات سيادة والى أماكن بعيدة عن حدودها للقيام بعمليات "البحث والتدمير".

ان جنوب افريقيا تعتبر الغاء قانون اللاأخلاقية اصلاحا كبيرا . وأعتقد أن هذا المجلس والمجتمع الدولي لا يهتمّان على الاطلاق بأن ينام البوير يون ليلا . ان خطوات رمزية كهذه لا تعالج مشكلة الفصل العنصرى .

واسمحوا لي بأن أصرّح بصورة لا يرتقي اليها الشك أنه لو لم يظهر الغرب هذه الدرجة من عدم الالتزام لتحررت ناميبيا . ولو تم التخلي عن "الدبلوماسية الهادئة" و "الارتباط البنّاء" لأنهما طريقتان مضلّلتان وتستندان الى فرضيات خاطئة ، لأنهار الفصل العنصرى .

واني اذ أشيد بدعم المجتمع الدولي لشعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل خلال السنوات القليلة الماضية ، اسمحوا لي أن أقول انه آن الأوان لاتخاذ اجراءات ايجابية على الأسس التالية : أولا ، ينبغي رفض وافشال جميع المحاولات الرامية الى التفاوض بشأن استقلال ناميبيا خارج نطاق الامم المتحدة . ثانيا ، لا بد من وضع اطار زمني لاستقلال ناميبيا ضمن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ ثالثا ، يجب فرض عقوبات شاملة والزامية على جنوب افريقيا بسبب تجاهلها وتحديها لمجلس الأمن وللجمعية العامة ؛ رابعا ، يجب أن يعلن مجلس الأمن بصورة قاطعة أن الربط ليس له قيمة أو مبرر .

وفي الختام ، بالرغم من أن الجنرال فرنون والترز ، الممثل الدائم الجديد للولايات المتحدة الامريكية ، وهو الممثل الذي ينقل معه الى منصبه خبرة طويلة في المجال الدبلوماسي واطلاعا واسعا على الشؤون الدولية ليس معنا اليوم ، أود أن أوجه هذا النداء الخاص اليه . اني أغتنم هذه الفرصة للترحيب به في الامم المتحدة ، ولأن أعرب عن أملي في العمل سويا لتعزيز هذه المنظمة . والمبادئ التي تمثلها . ونأمل أن الولايات المتحدة ، تمشيا مع الاتجاهات الواضحة للرأي العام فيها ، ستمكّن مجلس الأمن من أن يطلب بالاجماع رفع قبضة جنوب افريقيا . ولقد آن الأوان لأن نعلّم جنوب افريقيا بصورة واضحة أن مجلس الأمن مصمّم على المضي قدما في تنفيذ خطته لاستقلال ناميبيا ، وأنه على استعداد لاتخاذ اجراءات حازمة وحاسمة تحقيقا لهذا الغرض .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى على الكلمات الطيبة التي وجهها الىّ والى بلادى .

المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية الموقر للكاميرون ، سعادة السيد ويليام اتكي امبومووا . ارحب بسعادته وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد اتكي امبومووا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لكم ولجميع أعضاء مجلس الأمن على اعطائي فرصة الاشتراك في هذه المناقشة الهامة . ويقدر بلدى بصفة خاصة الأهمية التي أولتها ترينيداد وتوباغو لهذه الاجتماعات بتعيين شخصية بمستواكم ورتبتكم لترؤس مداولات اجتماعنا هذا . ومن ثم فان بلادكم ، مثل بلادى ، تشعر بالقلق ازاء تدهور الحالة في الجنوب الافريقي عامة وفي ناميبيا خاصة . ونحن على ثقة مسبقة بأن المثل السامية لبلادكم فيما يتعلق بالوئام العرقي والتعايش السلمي بين الشعوب ، اضافة الى ما تتمتعون به من مزايا كرجل دولة معروف ، ستمكنكم من اكمال أعمالنا بنجاح .

وأود أيضا ان أشيد بابن تايلند البار ، الممثل الدائم ، السفير كاسمسرى ، لاضفائه مسحة من الحكمة الشرقية الفريدة والصبر على أعمال المجلس أثناء شهر أيار/مايو .

ولسعادة السيد خافيير بيريز دى كوييار ، الأمين العام ، أود أن أعرب عن تقدير وفدى على تفانيه في سبيل قضية السلم ، وهي مزية لازمة في السعي الى صيانة السلم والأمن الدوليين .

ان مستوى المشاركة العالي في اجتماع مجلس الأمن دليل على جسامة ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق ازاء الحالة في ناميبيا . وهو ليس رد فعل تلقائيا أو عاطفيا جمع بين كل هذه الوفود في نيويورك ، وانما اعتراف عالمي بالاحباط الذى واجهناه طوال عقود في الجهود الرامية الى جعل جنوب افريقيا تؤمن بالمبادئ الانسانية للذين يطبقون الاسس الاخلاقية لميثاق الأمم المتحدة بوجوب أن " نوحد قوانا لصيانة السلم والأمن الدوليين " في المنطقة .

ان المتكلمين الذين تعاقبوا ، الواحد تلو الآخر ، في هذه القاعة ، ذكّـــروا بالأعمال البشعة التي ارتكبها نظام بريتوريا العنصرى والتي تمثلت في انكار الحقـــوق الاساسية للانسان ، وعمليات القاء القبض التي لا مبرر لها في الاعراف القانونية للمجتمع المتحضر ، وأعمال الاحتلال العسكرى الوحشية ، واغتيال الرجال والنســاء والأطفــال ، الذين كان يمكن أن يكرّسوا حيواتهم لبناء ناميبيا مستقلة .

ان الطابع الديمقراطي لهذه المنظمة ذات الرسالة العالمية يسمح لكل أمـــة تود أن يسمع صوتها أن تدلي أمامها ببيانات . وبناء على ذلك أدلى ممثل نظام الفصـل العنصرى ببيان واستمعنا اليه . ان حجج ممثل النظام العنصرى أمام المجلس أثبتت مرة أخرى الصلف الساذج الذى يحاول به العنصريون اخفاء أطماعهم في فرض السيطرة علـى الجنوب الافريقي بأسره ، بل فيما يتجاوز حدود تلك المنطقة . وهم يرون ان النزاعـات يجب أن تسوى وفقا لشروطهم .كما ان كل الدول المستقلة في المنطقة يجب أن تقـــدم استقلالها وأمنها قربانا لأطماع جنوب افريقيا في السيطرة ولما يعتبره هذا البلد مصالحه المشروعـــة .

وبعبارة أخرى ، يجب أن تظل كل دول المنطقة ضعيفة ، وأن تقبل بتعريـف العنصريين للديمقراطية ، وأن تصبح توابع تدور في فلك جنوب افريقيا . ان بيان وفـــد جنوب افريقيا أمام المجلس ندد بما اعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية لبلاده ، بما فـي ذلك ناميبيا المحتلة احتلالا لا شرعيا . ومع ذلك يقدم نفس هذا النظـام العنصـرى ، الذى ينتحل لنفسه حق الاعتداء على أنغولا ، الدعم للمتمردين فيها ويسعى الى اضفاء الطابع الشرعي على عمليات التسلل داخل هذا البلد ذى السيادة . ان القوات الكوبية التي دعتها حكومة انغولا لتعزيز المقاومة ضد عدوان العنصريين توصف بأنها دخيلـة . واننا نستنكر هنا الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنغولا وتطبيق القـــرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تطبيقا كاملا .

ان مسألة ناميبيا في سياق تقرير المصير مصدر قلق للعالم . ونظرا للتطـــورات الاخيرة التي وقعت في المنطقة والتي تهدد السلم والأمن الدوليين ، يتعين على مجلس الأمن ، الذى يتحمل المسؤولية الأولية عن صيانة الأمن الدولي ، أن يـدرس الحالـة

بالعجالة والجدية اللتين يتطلبهما الوضع . وينبغي وضع الدورة الراهنة لمجلس الأمن في اطار أوسع . ان المجلس يجتمع في مرحلة حرجة من التاريخ يحتفل فيها المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء منظمتنا ، وبالانتصار على الفاشية ونظم الهيمنة الشمولية .

ان الجهاز الرئيسي في هذه المنظمة المسؤول عن صيانة السلم والأمن الدوليين والمكلّف بمهمة " انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب " هو مجلس الأمن . ان مصداقية المجلس وبالأحرى مصداقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة ناميبيا مزعزعة أمام المجتمع الدولي لأسباب عديدة .

ان ناميبيا ، في المقام الأول ، اقليم تحت الوصاية بحكم القانون . وبالتالي فان مصيرها يخضع للمسؤولية الدولية تحت اشراف الأمم المتحدة ، استنادا الى القرارات التي اتخذتها منظمتنا ، لاسيما مجلسنا الموقر . وانطلاقا من ذلك يمكن أن نخلص الى أن دراسة هذه المسألة في اطار الأمم المتحدة لا تشكل بأية صورة تدخلا في الشؤون الداخلية لأية دولة .

ثانيا ، اذا نظرنا الى المسألة من منظور شامل لرأينا ان الاحداث الاخيرة في ناميبيا تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان صلف وتعنت جنوب افريقيا يمثلان تحديا خطيرا لسلطة ومصداقية الأمم المتحدة ، بل لوجودها ذاته . ان الاحداث المأساوية العديدة التي وقعت قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية أدت الى انشاء الأمم المتحدة . لذلك يحدونا الأمل في أنه سيتسنى التوصل الى اجماع دولي لمنع تكرار تلك المآسي وضروب المعاناة التي قاست منها البشرية مرتين خلال قرن واحد . وفي العصر النووي الذي يعيش فيه العالم تحت ظل التهديد المستمر للكارثة النووية ، فان المهمة المناطة بمجلس الأمن تكتسي طابعا ملحّا وخاصا في آن واحد .

ان الوقت لم يعد وقت المهاترات البلاغية والاطناب في الكلام . فكل وقت يمر تبتعد معه احتمالات السلم في الجنوب الافريقي . ان الفرص الضائعة لاقرار تسوية سلمية للمشكلة الناميبية قد تجعل الأمم المتحدة ضحية هذه المماطلات .

اذا لم تتمكن هذه المنظمة من ممارسة سلطتها على هذا الاقليم الذى أعطي لها حق ادارته وتحقيق الاستقلال له ، واذا لم تتمكن هذه المنظمة ، وبصفة خاصة مجلس الامن ، من تنفيذ مقرراتها وبصفة خاصة تلك التي اتخذتها في مجال يخضع لاختصاصها ، واذا لم تستطع هذه المنظمة اتخاذ تدابير للقضاء على الخطر الذى يتهدد السلام في العالم نتيجة للحالة الخطيرة السائدة في ناميبيا ، فان الشك والقلق العامين بشأن عمل المنظمات المتعددة الاطراف يمكن ان يتحولا الى أزمة ثقة خطيرة في الرأى العام العالمي .

ان ذلك سيكون تطورا يؤسف له ولكنه مفهوم ، نظرا الى الاحباط وخيبة الامل للشعوب المقهورة والمحرومة . لقد اعتبرت تلك الشعوب الامم المتحدة ، ومجلس الامن خاصة ، أملها الوحيد في تحقيق الحرية وفي الامن وفي امكانيات التطور .

ومن ثم فان مشكلة ناميبيا تعتبر تحديا عالميا ومشتركا . ويجب الا يخلط بينها وبين قضايا اخرى لها طبيعة استراتيجية ومحدودة . انها ليست معركة ايديولوجية بين الشرق والغرب كما انها ليست مواجهة بين الشمال والجنوب . انها مسألة تتطلب من هذه المنظمة ان تمارس بالكامل وبشكل فعال ولايتها القانونية على هذا الاقليم المشمول بالوصاية . يجب ان يطلب من الامم المتحدة ، ومن مجلس الامن بصفة خاصة ، ان يمارسا دورهما الاساسي كما ورد في الميثاق وهو منع اى تهديد للسلم والامن .

ولا تزال الكاميرون تؤمن بالمبدأ الاساسي لنظام دولي فعال قادر على تحقيق السلم في عالم يزداد تكافلا وتعقيدا .

لقد كانت الكاميرون ، شأنها في ذلك شأن ناميبيا ، في وقت ما من تاريخها اقليما مشمولا بالوصاية ، ولكن الاختلاف بين الحالتين يظهر في حقيقة انه بالنسبة للكاميرون لم تحدث خيانة للوصاية ، كما حدث بالنسبة لناميبيا . ولهذا يتضامن شعب الكاميرون مع شعب ناميبيا الشقيق ويشاطره الامل في انه سينتقل من الوصاية الى الاستقلال . ان عدم احترام سلطة الامم المتحدة امر يثير السخط .

ان الاساس القانوني الوحيد لبحث مستقبل ناميبيا هو المقررات والقرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن هذا الموضوع وبصفة خاصة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان هذا القرار ، وميثاق الامم المتحدة ، صامدان امام تجارب الزمن ولا تزال احكامهما ذات الصلة صالحة .

والقرار الذى اشرت اليه توا ، شأنه شأن أحكام الميثاق ، لا يحتاج الا الى التطبيق الملموس الشجاع الذى يحقق الانتقال السلمي لناميبيا الى الاستقلال وتقرير المصير ، اللذين تأخرا طويلا .

والكاميرون ، شأنها في ذلك شأن البلدان الاخرى المحبة للسلم ، تواصل اليوم ، كما كانت في الماضي ، العمل على ايجاد حل سلمي لمشكلة ناميبيا وعلى الانهاء الفورى لاحتلال ناميبيا والسيطرة الاجنبية عليها .

ان المرحلة الحرجة التي نمر بها اليوم هي نتيجة مباشرة لتعنت القوى المحتلة ورفضها تنفيذ خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، واستخدام القوة بشكل متزايد داخل ناميبيا وضد الدول المستقلة المجاورة ومواصلة نهب الموارد الطبيعية لناميبيا رغم ان مجلس الامم المتحدة لناميبيا يحظر هذه الاعمال .

ان هذه الانشطة تعتبر قنبلة زمنية موقوتة لا يمكن نزع فتيلها الا بالوسائل السلمية التي نأمل ان تتوفر قريبا جدا . والا فانها ستنفجر بعنف محدثة نتائج لا يمكن التكهن بها .

نعم ، ان الوقت اللازم لتحقيق تسوية سلمية ينفد ، والتحدى الذى يواجه مجلس الامن واضح جدا ، فاما ان يتخذ تدابير فعالة لاجبار جنوب افريقيا على قبول تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا تقوم على اساس القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) واما ان نتوقع تزايد الصراع العسكرى بشكل يتعذر تجنبه . وعلى اى حال فان النصر النهائي للمقاتلين من اجل الحرية امر لا شك فيه ، فلماذا لا نتجنب وقوع مقاومة عقيمة لا جدوى منها تتكلف الكثير ؟ يتعين على بريتوريا ان تتفهم النتائج الحتمية لموقفها السلبي الانتحارى .

ان الذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة يجب ان تعزز بحق من اصرارنا على ان نستخدم بطريقة رشيدة وشاملة آلية مجلس الامن وفقا للميثاق ، وقبل كل شيء فيما يتعلق بالمسائل المعقدة الخاصة بصيانة السلم والامن الدوليين ، بما في ذلك تطبيق الفصل السابع الخاص بالجزاءات . ان عجز المجلس عن العمل بحزم وبفاعلية قد يسمح بنشوء ازمات تواجه المنظمة بما في ذلك مسألة ناميبيا ، وقد يزيد بطريقة سلبية تفاقم بعض هذه الازمات .

هذا الموقف يمكن في المستقبل ان يقود الى كارثة ، خاصة في ضوء التهديد المتزايد بحدوث كارثة نووية .

لذلك تولي حكومة بلادي اهمية قصوى لدور مجلس الامن في تسوية الصراعات العالمية ، مثل الصراع القائم في ناميبيا وتوجه نداء ملحا الى الاعضاء الدائمين ، المؤسسين لهذه المنظمة ، ان يظهروا حكمة جماعية واحساسا بالزعامة وان يمكنوا المنظمة من العمل بفاعلية لصالح قضية السلم والامن كما فهموها في الاصل .

وبالاضافة الى الاهتمام الواضح بالحرية وتقرير المصير والاستقلال تثير مسألة ناميبيا قضايا أساسية للدول الفتية النامية ودول عدم الانحياز في مجالي الامن والتنمية. ان الرضا والاخفاق في معاقبة جنوب افريقيا ، بسبب اعمال العدوان والتخريب التي ترتكبها ضد دول خط المواجهة ، وفي محاولة منعها من القيام بهذه الاعمال ، ادخلا مفاهيم وشواغل جديدة تتعلق بالامن والتنمية والاولويات في هذه المنطقة دون الاقليمية وفي افريقيا والعالم كله .

وبسبب عجز مجلس الامن عن الاستجابة بفاعلية ، وبالطريقة الواجبة الى مطالب البلدان التي كانت ضحايا اعتداءات جنوب افريقيا ، اضطرت بلدان اخرى في المنطقة الى ان تضحي ، في سبيل الاغراض العسكرية ومقتضيات الامن ، بالموارد الضئيلة التي تحتاج اليها بشدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية لشعوبها .

ان مناخ عدم الامن يؤدى الى نفقات عسكرية اخرى ، مما يخلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار الشامل ، وهذا يشجع سباق التسلح على حساب التنمية . ان هذه الحالة تزيد من مخاطر تحول الصراعات المحلية الى صراعات شاملة تهدد السلم والامن الدوليين وبقاء البشرية كلها في هذا العصر النووى .

لذلك يعتبر الجانب النووى احدى الوسائل النهائية ، وربما اكثرها بشاعة ، التي قد تستخدمها جنوب افريقيا في جهدها اليائس للابقاء على سياسة الاستعمار والتفوق العنصرى عن طريق العدوان والتخويف .

ان هذا العنصر جدير بالاهتمام بصفة خاصة لان جنوب افريقيا تستمر حتى اليوم في استغلال اليورانيوم الموجود بناميبيا في مواصلتها لبرنامجها النووى .

لقد انقضى اكثر من عشرين عاما منذ اتخذ مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الدول الافريقية في دورته العادية التي انعقدت في القاهرة في تموز/يوليه ١٩٦٤ ، اعلانا بشأن جعل افريقيا لا نووية . وقد اكدت هذا الاعلان في مناسبات عديدة حركة بلدان عدم الانحياز ، والامم المتحدة في اطار الهدف النبيل المتمثل في المحافظة على افريقيا من خطر الاسلحة النووية . ولكن هذا المثل يتعرض الان بشدة للخطر بسبب البرنامج النووى الذى تضطلع به جنوب افريقيا .

يجب على مجلسنا ان يواجه هذا التحدى ، الذى تتحمل الدول النووية الخمس ، الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، مسؤولية خاصة بشأنه .

وتؤيد الكاميرون استخدام الموارد الانسانية استخداما تاما ،بما في ذلك الطاقة النووية ،من اجل بناء مجتمعاتنا بناء سلميا . ولكننا نشك في اننا نستطيع ان نأمل في التعاون النووي للاغراض السلمية مع نظام جنوب افريقيا ،وهو نظام تمثل سياسة زعزعة الاستقرار والعدوان بالنسبة له مدونة سلوك . لقد أنهت الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا لان جنوب افريقيا خانت الامانة التي عهدت اليها . وأنشأت الجمعية العامة مكانها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بوصفه السلطة الادارية القانونية لهذا الاقليم . وقد حظي مجلس الأمن بالامس بشرف الاستماع الى بيان رئيس مجلس ناميبيا بالنيابة ،السفير نويل سنكلير الذى احاطنا علما باعتماد مجلس الامم المتحدة لناميبيا في دورته غير العادية السادسة التي عقدت في فيينا منذ اسبوع ،اعلان وبرنامج عمل ،وجه فيهما مجلس ناميبيا نداء ملحا جديدا الى المجتمع الدولي باعطاء أقصى قدر من التأييد لنيل ناميبيا استقلالها في وقت مبكر . وتؤكد هذه الوثيقة مجددا على مسؤولية مجلس الأمن ازاء ضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة .

ان الكاميرون ترفض رفضا تاما "الحكومة المؤقتة" العميلة في ناميبيا المحتلة ،بوصفها محاولة غير قانونية وغير مقبولة تقوم بها جنوب افريقيا لتفادى الطريق الوحيد المقبول دوليا نحو التوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . وأننا على ثقة من أن مجلس الأمن سوف يعمل بصورة حاسمة على وقف أية محاولات أخرى تقوم بها جنوب افريقيا للهروب من تنفيذ خطة الأمم المتحدة لانتقال ناميبيا سلميا الى الحرية والسيادة .

وتشيد الكاميرون بالبلدان الافريقية الشقيقة في خط المواجهة ،وبقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ،الممثل الوحيد والاصيل لشعب ناميبيا ،على شجاعتها وصبرها والتزامها الصارم بالاهداف الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان العالم يدرك الاخطار التي تمثلها سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا واحتلالها غير الشرعي لناميبيا على السلم والامن والعدالة . وان العالم يعارض بشكل متزايد استغلال العمالة الرخيصة والعنصرية المنظمة والاحتلال غير القانوني للاراضي الاجنبية . وان العالم ينهض ليدافع عن اهدافنا السامية ،كما هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ،وليكفل قيام عالم خال من الحروب والفقر ،عالم تسوده الحرية والسلم .

ان مسألة ناميبيا ،بل في الواقع جريمة الفصل العنصرى الدولية ،لا يمكن بعد الآن أن تعتبر من المشاكل الخاصة بقطاع أو اقليم معين . انها تمس الانسانية جمعاء . فنحن نواجه في عالم يزداد تكافلا تهديدات وتحديات مشتركة .

اننا نرحب برياح الحرية التي تهب عبر الحواجز الايديولوجية والعنصرية والجغرافية بوصفها اسهاما ايجابيا في الحملة الدولية الرامية الى زيادة وعي الرأى العام العالمي والى دعم مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسألة الحرجة المتصلة بتحرير ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير خارجية الكاميرون على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والى بلدى .

المتكلم التالي هو ممثل المغرب . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد العلوى (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ،بادئ ذى بدء ،أن أعرب لكم ،سيدى الرئيس،عن سعادتي لرؤيتكم تترأسون أعمال مجلس الامن خلال شهر حزيران/يونيه . واننا نأمل في انه في ظل رئاستكم ستسجل هذه الاجتماعات ،التي طال انتظارها ،نقطة تحول في عملية تحرير الشعب الناميبي .

وأود أيضا ان اهنئ سعادة وزير خارجية تايلند والسفير كاسمسرى على اضطلاعهما بأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو بفاعلية بارزة .

وأخيرا ،أود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على اتاحة هذه الفرصة لي لأؤكد من جديد على تأييد شعب المغرب للكفاح البطولي الذى يخوضه شعب ناميبيا الشقيق من أجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . ان سلسلة الاجتماعات الحالية هي الاولى من نوعها التي يعقدها المجلس بشأن مسألة ناميبيا منذ اتخاذ القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) وقد مضى ما يقرب من سنتين دون أن تؤدى جهود الأمين العام الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية . ولهذا السبب ،أوصى المكتب التنسيقي التابع لحركة بلدان عدم الانحياز

بان يشترك عدد من وزراء الخارجية في هذه الاجتماعات. ويحدونني الأمل في أن يقدر أعضاء المجلس الأهمية البالغة التي تولىها الحركة لمسألة ناميبيا وان يتخذوا اجراء حاسما للتعجيل بتسويتها.

ان هذه الاجتماعات تعقد في لحظة خطيرة من تاريخ كفاح الشعب الناميبي ،وفي الوقت الذى تحاول فيه جنوب افريقيا مرة اخرى أن تقوض خطة الأمم المتحدة للتسوية بفرض أمر واقع آخر. فقد قرر نظام بريتوريا ،اذ ينتهج سياسة تحدى المجتمع الدولي ،اقامة " حكومة مؤقتة " في وندهوك في ١٧ حزيران/يونيه. وان هذا الأمر الواقع الجديد يتفق من حيث منطقه وأهدافه مع ما يسمى بالاصلاحات الدستورية ،ولا يعدو كونه وسيلة للحيلولة دون ممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير من جهة ،ولاقامة كيان عميل من جهة أخرى وكان من الطبيعي ان يؤدى ذلك الى اثارة استنكار وسخط المجتمع الدولي كله.

ولهذا السبب اعتمد المكتب التنسيقي لبلدان عدم الانحياز في اجتماعه الوزارى الطارئ ،الذى عقد في نيودلهي في الفترة الواقعة من ١٩ الى ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٥ بيانا جاء فيه :

" ان وزراء الخارجية يدينون ويرفضون بأشد العبارات هذا الاجراء الأخير الذى اتخذته جنوب افريقيا ويطلبون الى المجتمع الدولي أن يدينه وأن يمتنع عن منح أى اعتراف بهذه الحيلة التي هي أحدث ما تفتق عنه ذهن النظام العنصرى في بريتوريا " (S/17114 ،ص ٢)

وقد رفض مجلس الأمن بالفعل ،في البيان الذى أصدره رئيسه في ٣ ايار/مايو ١٩٨٥ ،هذا الاجراء ،معلنا ،من جملة أمور أخرى ،ان :

" . . . أعضاء المجلس يدينون ويرفضون أى اجراء من جانب واحد تتخذه جنوب افريقيا ويؤدى الى تسوية داخلية خارج اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك باعتباره اجراء غير مقبول ،ويعلنون ان انشاء ما يسمى حكومة مؤقتة في ناميبيا يعتبر لاغيا وباطلا " (S/17151) .

وكان ينبغي لهذا الرفض القاطع الذى اجمع عليه المجتمع الدولي لهذه المنـــاورة الجديدة من جانب حكومة جنوب افريقيا ان يجعل هذه الحكومة تتخلى عن خططهـــا وان تواجه الحقيقة بانه يجب عليها ان تقبل التنفيذ الفورى وغير المشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولكن حكومة بريتوريا برهنت في ردها المؤرخ في ٤ ايار/مايو على البيان الذى اصدره رئيـس مجلس الأمن على مواصلتها ازدراء قرارات الأمم المتحدة ، وأزالت بالتالي الشكوك الـتي طال أمدها في نواياها الحقيقية وفي المعني الحقيقي لما يسمى بالاصلاحات الدستورية .

حتى بالأمس لاحظنا جميعا استهتار ممثل جنوب افريقيا عندما تكلم الـــى المجلس ، وشهدنا فطرسته وهو يدعونا الى رؤية ما يحدث في كل مكان ، كما لو كـــان هذا من شأنه أن يبرر بطريقة أو بأخرى جرائم جنوب افريقيا المتكررة ضد شعبي جنـــوب افريقيا وناميبيا . انه لم يفهم أن هذا الاجتماع في حد ذاته يوضح بشكل لا لبس فيـــه أن المجتمع الدولي يريد تسوية مسألة ناميبيا بوسائل سلمية ، ولم يفهم أن لوجود السيد نوجوما رئيس منظمة سوابو هنا على طاولة المجلس دلالة رمزية كبرى اذ انه يظهـــــر روح المسؤولية والرغبة في اجراء الحوار من جانب الممثل الشرعي للشعب الناميبي .

تدرج مسألة ناميبيا على جدول أعمال منظمتنا منذ دورتها الأولى ، وقد كـرس مجلس الأمن وحده ١٠٩ من جلساته لنظرها واتخذ ما لا يقل عن ٢٢ قرارا بشأنهـــا ، بصرف النظر عن القرارات التي أصدرتها أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة وفتاوى محكمة العدل الدولية .

ان اتخاذ القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين أرسى فيهمـــا مجلس الأمن اطار التسوية السلمية الديمقراطية لمسألة ناميبيا ، وقبولهما دون تحفـــظ من جانب حكومة جنوب افريقيا بعث الأمل في التوصل الى تسوية عاجلة لمسألة ناميبيـــا . ولسوء الحظ ففي كل مرة كان يوجد فيها مؤشر لاحراز تقدم في سبيل التوصل الـــى تسوية ، عملت جنوب افريقيا على افساد المسألة ووضع مزيد من العقبات أمام استقـــلال ناميبيا . ورغم نصائح مجلس الأمن وادانات الجمعية العامة ، تواصل جنوب افريقيـــا ممارسة اضطهاد شعب ناميبيا دون عقاب ، وفرض نظامها للفصل العنصري عليه ، وتسجن وتعذب مناضليه .

وبالمثل ، فان حشد جنوب افريقيا العسكري المكثف في اقليم ناميبيا يوضـــح بجلاء نيتها في استخدام ناميبيا بشكل أكبر كنقطة انطلاق تشن منها أعمال عدوانهـــا ضد بلدان مجاورة ولا سيما جمهورية انغولا . ان جنوب افريقيا - بانتهاكها للسيـــادة الاقليمية لدول مجاورة وبتدخلها في شؤونها الداخلية - تغامر باشتعال القارة كلهـــا ، وبطبيعة الحال ستكون النتيجة أن يزداد تعرض افريقيا لتدخلات أجنبية . وفي هـــذه الظروف يكون الدور الوقائي للمجلس للقضاء على بذور زعزعة الاستقرار في ذلك الجزء من افريقيا على جانب كبير من الأهمية .

ان ما تفرضه جنوب افريقيا من تهديدات مستمرة للسلم والأمن في افريقيا يتطلب من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير أكثر الزاما وملموسة بشكل أكبر قادرة على جعل نظام بريتوريا يحترم تطلعات الشعب الناميبي الى الاستقلال ، ويكفل وحدة أراضيه ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وجزر أخرى متاخمة لشاطئ ناميبيا .

وينبغي أن يتم اعتماد هذه التدابير جنبا الى جنب مع التنفيذ الصارم من جانب جميع البلدان لحظر توريد الأسلحة الذى فرضه مجلس الأمن في عام ١٩٧٧ ؛ وفي الوقت نفسه ينبغي انهاء جميع أشكال التعاون التي من شأنها أن تعزز القدرة العسكرية وخاصة النووية لجنوب افريقيا .

وفي الختام ، من المحتم انهاء الاستنزاف المنتظم والجشع للموارد الطبيعية لناميبيا الذى يتم انتهاكا للمرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا واضرارا بمصالح الشعب الناميبي . ان انهاء الاستثمارات الأجنبية في اقليم ناميبيا سيكون وسيلة فعالة لاجبار جنوب افريقيا على الامتثال للاجماع الدولي . لقد توصل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في اجتماعه الأخير المعقود في فيينا من ٣ الى ٧ حزيران /يونيه الى نتائج معينة توافق عليها بلادى تماما . والعمل البارز الذى أنجزه ذلك المجلس باعتباره السلطة الشرعية الموكول اليها ضمان مصالح الشعب الناميبي الى أن يحقق الاستقلال يستحق تقديرنا التام .

في هذا الوقت الذى تستعد فيه الأمم المتحدة للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاصدار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، هل هناك من طريقة للاحتفال بهذا الحدث أفضل من اعطاء دفعة قوية لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى سيكون من آثاره القضاء على آخر معاقل الاستعمار في افريقيا ؟

لقد أظهر الشعب الناميبي ، ومعه افريقيا كلها الحكمة والتعقل ، ويستحق تسوية سلمية للمسألة تحت رعاية الأمم المتحدة . وعلى مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسؤول أساسا عن السلم الدولي أن يضع في حسبانه الاحباطات التي مني بها الشعب الناميبي ويقدّر المرارة التي تشعر بها الدول الافريقية ونفاد صبر المجتمع الدولي .

ان الكفاح المثالي للشعب الناميبي تحت قيادة منظمة سوابو ممثله الشرعي يحظى بتقديرنا وينبغي أن يتوج بحصول الأمة الناميبية على الاستقلال والسيادة

الوطنية . ان انتصار الشعب الناميبي سيتحقق لا محالة ، وسيجيء اليوم الذى تنضم فيه ناميبيا المستقلة ذات السيادة الى أسرة الدول المستقلة ونحن واثقون من أنها سوف تنضم الى جهودنا لتعزيز السلم والتعاون الدوليين .

ان المغرب منذ بدأ كفاحه من أجل التحرر أيد بكل طريقة ممكنة حركة التحرر الوطني في قارتنا ، ولا سيما في الجنوب الافريقي . وهو مصر على السير في هذا الطريق نفسه الى أن يتحقق لناميبيا الاستقلال ويتم القضاء على نظام الفصل العنصرى غير الانساني وينشأ في جنوب افريقيا مجتمع ديمقراطي حر دون تمييز بسبب العرق أو الجنس . وسوف تواصل بلادى تقديم دعمها الأخوى غير المشروط للشعب الناميبي في كفاحه من أجل الاستقلال وضمان وحدة أراضيه .

والمغرب على يقين من أن تسوية المشكلة الناميبية يمكن أن توجد في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويدين موقف حكومة جنوب افريقيا ، التي بعد أن قبلت خطة الأمم المتحدة بكل تفاصيلها ، تحاول أن تفرض شروطا مسبقة على تنفيذها .

ونيابة عن بلادى ، أود أن أقول اننا نؤيد جهود الأمين العام الرامية الى انهاء التوقف الذى يصيب مسألة ناميبيا ، ونأمل في أن يتعزز دوره وأن تتاح له الوسائل ليتمكن من القيام بهذه المهمة وفقا للميثاق . وتؤيد بلادى النداء الذى وجهه السيد بيريز دى كويبار في تقريره الاضافي المؤرخ في ٦ حزيران /يونيه ١٩٨٥ والذى يحث فيه :

" حكومة جنوب افريقيا ، بوجه خاص ، وجميع من يستطيعون سواها أن يمدوا يد المساعدة ، على بذل جهد متجدد وحازم للتعجيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لكي يتمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من التأخير " .

(S/17242 ، الفقرة ٤٨)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على كلماته الرقيقة .

ليس هناك متكلمون آخرون في هذه الجلسة . سوف تعقد الجلسة القادمـــة لمجلس الأمن لمواصلة نظر البند المدرج على جدول الأعمال غدا الموافق ١٢ حزيـران / يونيه في الساعة ١٠/٣٠ . ونظرا لعدد الممثلين الكبير الذين ينتظر أن يدلـــوا ببيانات ، أرجو أن يتعاون الممثلون لبدء عملنا في الوقت المحدد .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠